منشـــور مالـــي رقـــم (٨) لعـــام ٢٠١٦م

بشـــأن مهام والتزامات الأعضاء أو المديرين الممثلين لحصة الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪

أصحاب المعالي/ السعادة/ الأفاضل ... الموقرين/ المحترمين

رؤساء مجالس الإدارة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪

استنادا إلى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون المالي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١١٨ وخاصة البند (٣/ب) من المادة (٢١٨) بشأن مهام الأعضاء الممثلين لحصة الحكومة .

والى البندين (٣ ، ٦) من المادة (٢١٩) من ذات اللائحة التنفيذية المشار إليها أعلاه بشأن التزامات الأعضاء الممثلين لحصة الحكومة .

وإلى ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم (٢٠٠٢/١١) وتعديلاته والذي ورد في المادة الخامسة منه اختصاصات مجالس الإدارة.

وبالإشارة إلى المنشورات المالية والتعاميم الصادرة من وزارة المالية في إطار الجهود المبذولة لتطوير ورفع كفاءة الأداء في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ من خلال تطبيق عدد من الإجراءات المالية والإدارية بهدف ترشيد وتخفيض المصروفات ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق.

تود وزارة المالية توجيه عناية الأعضاء الممثلين لحصة الحكومة إلى ضرورة متابعة التزام الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ بالتطبيق التام لكافة المنشورات المالية والتعاميم التي تصدرها وزارة المالية ، وذلك تنفيذاً لمهامهم والتزاماتهم التي حددتها الأحكام والأنظمة المذكورة أعلاه، ومنها ما يلي :

- مراقبة أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من حسن سير العمل بما يحقق أهداف الشركة ولا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- التأكد من أن للشركة المعنية لوائح ونظم داخلية خاصة بالشؤون المالية لتسيير نشاطها وبصفة خاصة ؛ المشتريات ، المخازن ، الحسابات ، التكاليف ، الرقابة وغيرها.
- أن تكون الآراء التي يبديها العضو - أثناء المداولة أو التصويت على القرارات - متفقة مع السياسات المقررة ، وبصفة خاصة المالية والاقتصادية ،ولا تتعارض مع المصلحة المالية للدولة ، مع ضرورة إبداء التحفظ على القرارات غير المتفقة مع هذه السياسات أو مع مصلحة الدولة أو رفضها ، وإثبات التحفظ أو الرفض في محضر الاجتماع .
- إخطار الوزارة المختصة (المشرفة على القطاع) بأي صعوبات أو مشاكل تواجه الشركة وبأي مخالفات -إن وجدت - وما يقترح بشأنها تمهيدا للعرض على الوزير المختص لإبداء الرأي بالتنسيق مع الوزير المسؤول عن الشؤون المالية.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام بما ورد أعلاه تحقيقاً للصالح العام.

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ١١ / ٦ / ١٤٣٧هـ
الموافق : ٢٠ / ٣ / ٢٠١٦م